



الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك

**PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI
ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK**

كلمة المملكة العربية السعودية
أمام اللجنة السادسة (اللجنة القانونية)
دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ75

البند (77)

المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات

يلقيها

السكرتير أول/ نداء أبوعلي

نيويورك

14 أكتوبر 2020

السيد الرئيس،،،

إن المملكة العربية السعودية تثمن الجهود التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة وخبرائها الموفدون في بعثات بما يسهم في بناء السلام وتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، خصوصاً مع تنامي التحديات وصعوبة الظروف التي يواجهها الموفدون من أجل تحقيق هذه المقاصد النبيلة.

السيد الرئيس،

إن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها ومبعوثيها موضوع بالغ الأهمية كون انتهاكه يؤثر سلباً على مصداقية منظومة الأمم المتحدة. الأمر الذي يحتم ضرورة الالتزام بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء سوء السلوك وارتكاب الجرائم من قبل موظفي الأمم المتحدة. حتى لا يترك انطباع سلبي بأن موظفي الأمم المتحدة على مأمن من العقاب. مع الأخذ بالاعتبار التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وضرورة التزام موظفي الأمم المتحدة باحترام القوانين الوطنية وأهمية النظر في بحث أمر الإجراءات القضائية المعتبرة لدى الدول في تشريعاتها الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب.

السيد الرئيس

إن بلادي تؤكد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي ومبادئ القانون الدولي وقواعده من أجل ضمان احترامه بما يكفل المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها. كما تشجع المملكة العربية السعودية الهيئات التشريعية المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة على المساعدة في كفالة أن تكون السياسات والإجراءات المتعلقة بالإبلاغ عن الادعاءات الموثوق بها التي تكشف احتمال ارتكاب جريمة بما يشمل أيضاً موظفي هذه الوكالات والمنظمات غير المشمولين بقرارات الجمعية العامة والتحقيق هي هذه الادعاءات. مع الأخذ بضرورة توفير الحماية الفعالة وفقاً للقوانين الوطنية للضحايا والشهود في الجرائم المرتكبة من قبل موظفي الأمم المتحدة، وكذلك أن تتم توعية الخبراء الموفدين عن طريق تقديم التدريب المناسب في مجال السلوك قبل إيفادهم، وزيادة التوعية بشأن الحماية من الانتقام الناجم عن الإبلاغ عن سوء السلوك.

وفي هذا الصدد تؤيد بلادي العمل على وضع تشريعات من شأنها تحديد قواعد وأسس هامة في القانون الدولي يتم من خلالها معاقبة مرتكبي الجرائم من منسوبي الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على مفهوم المسؤولية الجنائية لأفراد قوات حفظ السلام الدولية.

وختاماً، فإن بلادي تؤكد على أهمية الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية، كما تدعو منظمات الأمم المتحدة في الوقت ذاته إلى إيجاد آليات دقيقة وموثوقة ومحيدة وشفافة للرقابة على تنفيذ الأعمال الإنسانية، لمنع استغلال الأفراد أو الجماعات العاملة أو التابعة للمنظمات الأممية أو الدولية.

شكرا السيد الرئيس ،،،

